



الأوضاع الاقتصادية في إقليم طرابلس خلال القرن الثامن الهجري/الرابع عشر الميلادي من خلال

رحلة التجاني: دراسة تاريخية تحليلية

فتحي أبو القاسم الخدراوي

قسم الدراسات السياحية – كلية الآداب – جامعة الزاوية

f.alkhadrawi@zu.edu.ly

Economic Conditions in the Tripoli Region during the 8th Century AH/14th Century AD as Reflected in the Journey of al-Tijani: An Analytical Historical Study

Fathi Abu al-Qasim al-Khadrawi

Department of Tourism Studies – Faculty of Arts – University of Zawiya

تاريخ الاستلام: 2026/01/03 - تاريخ المراجعة: 2026/01/21 - تاريخ القبول: 2026/01/30 - تاريخ للنشر: 2026 /02/22

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل الأوضاع الاقتصادية في إقليم طرابلس خلال القرن الثامن الهجري/الرابع عشر الميلادي، من خلال قراءة تحليلية نقدية لرحلة التجاني وربطها بالمصادر الجغرافية والتاريخية المعاصرة لها. وتناولت الدراسة محددات البنية الاقتصادية، وفي مقدمتها الموقع الجغرافي للإقليم بوصفه حلقة وصل بين المجال المتوسطي والمجال الصحراوي، وما ترتب على ذلك من ازدهار التجارة البرية والبحرية. كما عالجت تنوع الأنشطة الإنتاجية بين الزراعة والرعي والحرف، ودور الموارد الطبيعية، خاصة المياه والسبخات، في دعم الاستقرار الاقتصادي. وتوقفت الدراسة عند دور الأسواق وطرق القوافل والموانئ في تنظيم التبادل وربط الإقليم بشبكات التجارة الإقليمية والدولية، مع إبراز أثر الأوضاع السياسية والأمنية في ازدهار النشاط الاقتصادي أو تراجعها. وخلصت الدراسة إلى أن اقتصاد إقليم طرابلس في العصر الوسيط اتمتع بالتنوع والمرونة والتكامل بين المدينة والبادية، وأن رحلة التجاني تمثل مصدرًا أساسيًا لفهم هذا الواقع الاقتصادي، مع ضرورة قراءتها قراءة نقدية مقارنة.

الكلمات المفتاحية: إقليم طرابلس، رحلة التجاني، التاريخ الاقتصادي، التجارة الصحراوية، الأسواق، القوافل،

العصر الوسيط.

Abstract

This study aims to analyze the economic conditions of the Tripoli region during the 8th Hijri/14th century through a critical analytical reading of al-Tijānī's travel account in comparison with contemporary geographical and historical sources. The study examines the main determinants of the regional economic structure, particularly the strategic geographical location of Tripoli as a link between the Mediterranean world and the Saharan interior, which contributed to the prosperity of both land and maritime trade. It also addresses the diversity of productive activities, including agriculture, pastoralism, and handicrafts, and highlights the role of natural resources, especially water and salt flats, in supporting economic stability. The study further analyzes the role of markets, caravan routes, and ports in organizing exchange and integrating the region into wider trade networks, while emphasizing the impact of political and security conditions on economic prosperity or decline. The study concludes that the economy of Tripoli in the medieval period was characterized by diversity, flexibility, and integration between urban and rural areas, and that al-Tijānī's account represents a fundamental source for understanding this economic reality, provided it is read critically and comparatively.

Keywords: Tripoli region, al-Tijānī's travel account, economic history, Saharan trade, markets, caravan routes, medieval period.

المقدمة

يشكل إقليم طرابلس أحد الأقاليم المغاربية ذات الأهمية الجغرافية والاقتصادية منذ العصور الوسطى، بحكم موقعه الاستراتيجي على الساحل الجنوبي للبحر المتوسط، ووقوعه في ملتقى طرق القوافل بين شمال إفريقيا وعمق الصحراء الكبرى، الأمر الذي جعله مركزاً للتبادل التجاري وحلقة وصل بين المجالين المتوسطي والصحراوي⁽¹⁾. وقد أسهم هذا الموقع في إدماج الإقليم داخل شبكة واسعة من المبادلات التجارية شملت المنتجات الزراعية والحيوانية، والسلع الصحراوية، والصناعات الحرفية، إضافة إلى علاقاته التجارية مع المدن المتوسطية⁽²⁾.

وتعدّ المصادر الجغرافية والرحلية من أهم الشواهد التي نقلت صورة مباشرة عن الواقع الاقتصادي للأقاليم الإسلامية، وفي مقدمتها رحلة التجاني في القرن الثامن الهجري/الرابع عشر الميلادي، التي تمثل شهادة معاصرة سجل فيها الرحالة ملاحظاته حول المدن والأنشطة الاقتصادية، وأنماط العيش، وحركة القوافل، والأسواق، ومسالك التجارة⁽³⁾. وتكتسب هذه الرحلة أهميتها من كونها تنقل الواقع كما شاهده الرحالة ميدانياً، بعيداً عن الطابع الرسمي للمصادر السياسية أو الإدارية⁽⁴⁾.

وتبرز أهمية دراسة الأوضاع الاقتصادية في إقليم طرابلس من خلال رحلة التجاني في كونها تتيح إعادة بناء صورة متكاملة للبنية الاقتصادية في مرحلة تاريخية اتسمت بتقلبات سياسية وأمنية، وتأثرت بعوامل داخلية وخارجية، مثل الصراعات المحلية، والهجرات القبلية، والاعتداءات الصليبية، والتحويلات في طرق التجارة الدولية⁽⁵⁾. كما تبرز هذه الدراسة دينامية العلاقة بين المدينة والبادية، ودور الأسواق والموانئ في تنشيط الحركة الاقتصادية، وربط الإقليم بمحيطه المغربي والمتوسطي⁽⁶⁾.

وعليه، تسعى هذه الدراسة إلى تحليل المادة الاقتصادية الواردة في رحلة التجاني عن إقليم طرابلس، في ضوء المعطيات التاريخية والجغرافية، من أجل الكشف عن ملامح البنية الاقتصادية للإقليم خلال القرن الثامن الهجري، وإبراز طبيعة الأنشطة الإنتاجية والتجارية، وآليات تنظيمها، ومدى تأثيرها بالعوامل السياسية والبيئية.

مشكلة البحث

على الرغم من الأهمية الجغرافية والاقتصادية التي تمتع بها إقليم طرابلس خلال العصور الوسطى، وما لعبه من دور محوري في حركة التجارة العابرة للصحراء وفي التبادل المتوسطي، فإن الدراسات التي تناولت تاريخه الاقتصادي ما تزال محدودة ومجزأة، وغالباً ما ركزت على الجوانب السياسية والعسكرية على حساب تحليل البنية الاقتصادية وأنماط الإنتاج والتبادل والأسواق⁽⁷⁾. كما أن كثيراً من هذه الدراسات اعتمدت على المصادر السياسية أو الحوليات العامة، دون استثمار كافٍ للمصادر الجغرافية والرحلية التي تقدّم صورة أكثر قرباً من الواقع الاجتماعي والاقتصادي المعاش⁽⁸⁾.

وتعدّ رحلة التجاني من أهم هذه المصادر الرحلية التي وثّقت بدقة أوضاع إقليم طرابلس في القرن الثامن الهجري، من حيث وصف المدن والقرى، والأنشطة الزراعية والرعيّة، والحرف والصناعات، والأسواق، ومسالك القوافل، ومصادر المياه، ودور القبائل في تنظيم الحركة الاقتصادية⁽⁹⁾. غير أن هذه الرحلة — على أهميتها — لم تحظْ بالقدر الكافي من الدراسة التحليلية المتخصصة التي تعيد قراءتها قراءة اقتصادية منهجية، وتستخرج منها معطيات كمية ونوعية حول طبيعة الاقتصاد الإقليمي وبنيته الداخلية وعلاقاته الخارجية⁽¹⁰⁾.

كما أن بعض الأحكام التي أوردها التجاني حول ضعف الزراعة أو اعتماد سكان طرابلس على التجارة البحرية وحدها، تحتاج إلى إعادة فحص نقدي ومقارنة بمصادر أخرى، مثل كتابات البكري وابن حوقل والإدريسي وابن خلدون، من أجل التحقق من مدى عموم هذه الأحكام أو ارتباطها بظروف زمنية استثنائية مثل سنوات القحط أو الاضطرابات السياسية

(11). ومن هنا تبرز الحاجة إلى دراسة علمية تقوم على تحليل نص رحلة التجاني في ضوء المعطيات الجغرافية والتاريخية، وربطها ببقية المصادر، للكشف عن الصورة الأكثر توازنًا للبنية الاقتصادية لإقليم طرابلس.

وعليه تتمثل مشكلة البحث في التساؤل الرئيس الآتي:

- إلى أي حد تعكس رحلة التجاني حقيقة الأوضاع الاقتصادية في إقليم طرابلس خلال القرن الثامن الهجري/الرابع عشر الميلادي؟ وما هي ملامح البنية الاقتصادية التي يمكن استخلاصها من خلال تحليلها ومقارنتها بالمصادر المعاصرة الأخرى؟

ويتفرع عن هذا التساؤل الرئيس عدد من الأسئلة الفرعية:

1. ما طبيعة الأنشطة الإنتاجية (الزراعية، الرعوية، الحرفية) في إقليم طرابلس كما وصفها التجاني؟
2. ما دور المدن والقبائل والأسواق في تشكيل شبكات التبادل التجاري؟
3. ما أثر العوامل السياسية والأمنية والبيئية في استقرار أو اضطراب النشاط الاقتصادي؟
4. إلى أي مدى تتفق أو تختلف معطيات التجاني مع ما أورده الجغرافيون والمؤرخون المعاصرون له؟

أهمية الدراسة

أولاً: الأهمية العلمية

تتمثل الأهمية العلمية لهذه الدراسة في كونها تساهم في سد فجوة بحثية في مجال التاريخ الاقتصادي لإقليم طرابلس خلال العصور الوسطى، من خلال إعادة قراءة رحلة التجاني قراءة تحليلية اقتصادية، وربطها بالمصادر الجغرافية والتاريخية المعاصرة لها، بما يسمح بإعادة بناء صورة أكثر دقة وتوازنًا للبنية الاقتصادية الإقليمية، بعيدًا عن الاختصار على السرد السياسي أو الحولي.

كما ترفد الدراسة حقل التاريخ الاقتصادي والجغرافيا التاريخية بنموذج تطبيقي لتحليل النصوص الرحلية بوصفها مصادر اقتصادية، وليس فقط مصادر وصفية، مما يفتح المجال أمام توظيف هذا النوع من المصادر في دراسات مشابهة لأقاليم أخرى في بلاد المغرب الإسلامي.

ثانياً: الأهمية التطبيقية

تتجلى الأهمية التطبيقية للدراسة في إبرازها للجذور التاريخية للوظيفة الاقتصادية لإقليم طرابلس بوصفه مجالاً للربط بين الساحل والصحراء، وهو ما يساعد على فهم الامتدادات التاريخية لبعض الأنماط الاقتصادية المعاصرة، مثل دور الموانئ والأسواق وشبكات النقل.

كما يمكن أن تفيد نتائج الدراسة الباحثين وصناع القرار في مجالات التخطيط الإقليمي والتنمية الثقافية والتراثية، من خلال توضيح الدور التاريخي للمدن والطرق والأسواق في تشكيل المجال الاقتصادي، بما يعزز الوعي بقيمة هذا التراث في صياغة سياسات التنمية والحفاظ على الهوية التاريخية.

أهداف الدراسة

ترمي هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1. تحليل المادة الاقتصادية الواردة في رحلة التجاني المتعلقة بإقليم طرابلس خلال القرن الثامن الهجري.
2. تحديد طبيعة الأنشطة الإنتاجية في الإقليم (الزراعية، الرعوية، الحرفية) كما وصفها التجاني.
3. إبراز دور المدن والأسواق والقبائل في تنظيم شبكات التبادل التجاري داخلياً وإقليمياً.
4. الكشف عن أثر العوامل السياسية والأمنية والبيئية في استقرار أو اضطراب النشاط الاقتصادي.
5. مقارنة معطيات التجاني بما ورد عند الجغرافيين والمؤرخين المعاصرين له للتحقق من درجة دقتها وتمثليتها.

6. إعادة بناء ملامح البنية الاقتصادية لإقليم طرابلس في ضوء التحليل النصي والمقارن للمصادر.

حدود الدراسة

أولاً: الحدود الزمانية

تقتصر الدراسة زمنياً على القرن الثامن الهجري/الرابع عشر الميلادي، وهو الإطار الزمني الذي عاش فيه الرحالة عبدالله بن محمد التجاني، والذي دَوّن فيه رحلته ووصفه لإقليم طرابلس، مع الاستعانة أحياناً بالمصادر السابقة أو اللاحقة له في حدود ما يخدم المقارنة والتحقق من المعطيات.

ثانياً: الحدود المكانية

تتخصر الدراسة مكانياً في إقليم طرابلس التاريخي، كما ورد في المصادر الجغرافية الوسيطة، ويشمل ذلك مدينة طرابلس وضواحيها، والمجالات الريفية والبدوية التابعة لها، ومسالك القوافل والأسواق والمراسي المرتبطة بها، دون التوسع في بقية أقاليم إفريقية أو برقة إلا في حدود الربط التفسيري.

ثالثاً: الحدود الموضوعية

تقتصر الدراسة موضوعياً على تحليل الأوضاع الاقتصادية لإقليم طرابلس من خلال رحلة التجاني، وتشمل ذلك: الأنشطة الإنتاجية (الزراعة، الرعي، الحرف)، والتجارة والأسواق، وطرق القوافل، ومصادر المياه، والعوامل المؤثرة في النشاط الاقتصادي، دون الخوض التفصيلي في الجوانب السياسية أو الثقافية إلا بقدر ما يؤثر في المجال الاقتصادي.

المنهج المتبع في الدراسة

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج التاريخي التحليلي بوصفه الإطار المنهجي الأساس، من خلال تتبع النصوص الواردة في رحلة التجاني المتعلقة بإقليم طرابلس، وتحليلها في سياقها الزمني والجغرافي، وربطها بالظروف السياسية والاقتصادية التي سادت في تلك المرحلة.

كما تم توظيف المنهج الوصفي في عرض المادة الرحلية كما وردت عند التجاني، من حيث وصف المدن، والأنشطة الاقتصادية، والأسواق، ومسالك القوافل، ثم إخضاعها للتحليل والنقد والمقارنة.

واعتمدت الدراسة كذلك على المنهج المقارن من خلال مقابلة معطيات التجاني بما أورده الجغرافيون والمؤرخون المعاصرون له، مثل البكري وابن حوقل والإدريسي وابن خلدون، بهدف التحقق من درجة الدقة والتمثيل، والكشف عن نقاط الاتفاق والاختلاف بين الروايات المختلفة.

ويهدف هذا التكامل المنهجي إلى الوصول إلى قراءة أكثر توازناً وموضوعية للبنية الاقتصادية لإقليم طرابلس في العصر الوسيط، تجمع بين الوصف والتحليل والنقد والمقارنة في إطار تاريخي شامل.

الدراسات السابقة:

تناولت دراسة محمد حسن (1999) المعنونة بـ «المدينة والبادية في إفريقية في العصر الحفصي العلاقة بين المجالين الحضري والبدوي من منظور تاريخي تحليلي، حيث أبرزت تداخل الأنشطة الاقتصادية بين المدن والبادية، خاصة في مجالات الزراعة والرعي والتبادل التجاري، وأكدت أن هذا التداخل كان عنصراً أساسياً في استقرار المجتمعات المغاربية في العصر الحفصي. غير أن هذه الدراسة جاءت في إطار إفريقية عامة، ولم تفرّد إقليم طرابلس بالدراسة المستقلة، كما لم تعتمد على رحلة التجاني كمصدر مباشر للتحليل الاقتصادي.

وفي دراسة علي سميو الموسومة بـ «التجارة والأسواق في إقليمي برقة وطرابلس»، ركّز الباحث على تطور الأسواق ومراكز التبادل التجاري في الإقليمين، مبرزاً الدور المحوري الذي لعبته مدينة طرابلس في الربط بين التجارة

الصحراوية والتجارة المتوسطة. إلا أن هذه الدراسة اقتصرت على الجانب التجاري دون التوسع في تحليل بقية عناصر البنية الاقتصادية مثل الزراعة والحرف والموارد الطبيعية.

أما دراسة مريم محمد جبودة (2013) بعنوان *التجارة في إفريقية وطرابلس خلال العصرين الموحدوي والحفصي*، فقد تناولت شبكات التجارة والمسالك والسلع المتبادلة، وأظهرت أهمية طرابلس بوصفها عقدة تجارية بين الشمال والجنوب. ومع ذلك، ظل تركيزها منصباً على التجارة وحدها، دون تقديم تحليل متكامل للبنية الاقتصادية الإقليمية، ودون توظيف رحلة التجاني بوصفها إطاراً تحليلياً رئيساً.

وقدم عبداللطيف البرغوثي (1972) في كتابه *تاريخ ليبيا الإسلامي من الفتح حتى بداية العهد العثماني عرضاً تاريخياً عاماً للأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية في ليبيا*، وأشار إلى فترات ازدهار طرابلس وتراجعها عبر العصور، غير أن عرضه بقي إجمالياً، ولم يتناول تفصيلاً مكونات الاقتصاد في القرن الثامن الهجري، ولا خصوصية إقليم طرابلس في تلك المرحلة.

وفي سياق آخر، ركز حسن حسني عبدالوهاب (1973) في كتابه *ورقات عن الحضارة العربية بإفريقية على إبراز قيمة الرحلات والمصادر الجغرافية في دراسة تاريخ المغرب الإسلامي*، وعدّ رحلة التجاني من المصادر المهمة لفهم الحياة الاجتماعية والحضارية. غير أن تناوله بقي في إطار ثقافي عام، ولم يقدم قراءة اقتصادية متخصصة للنص الرحلي أو لإقليم طرابلس تحديداً.

كما تناول كراتشكوفسكي (1963) في كتابه *تاريخ الأدب الجغرافي العربي تطور الكتابات الجغرافية والرحلية عند المسلمين*، وبين أهميتها في الكشف عن أوضاع المجتمعات الإسلامية، إلا أن دراسته اتخذت طابعاً أدبياً وفكرياً، ولم تُوظف الرحلات فيها بوصفها مصادر لتحليل البنى الاقتصادية والاجتماعية على نحو تطبيقي.

ويُستخلص من مجموع هذه الدراسات أن الاهتمام انصب إما على التجارة والأسواق، أو على العلاقة بين المدينة والبادية، أو على العرض التاريخي العام، دون تخصيص دراسة مستقلة لتحليل الأوضاع الاقتصادية لإقليم طرابلس في القرن الثامن الهجري من خلال رحلة التجاني بوصفها مصدراً أساساً، وهو ما تسعى هذه الدراسة إلى معالجته.

تقسيمات الدراسة

المبحث الأول: السياق الجغرافي والتاريخي لتشكل الأوضاع الاقتصادية في إقليم طرابلس.
المطلب الأول: الموقع الجغرافي لإقليم طرابلس وأثره في النشاط الاقتصادي.
المطلب الثاني: الأوضاع السياسية والأمنية في إقليم طرابلس خلال القرن الثامن الهجري وانعكاسها على الاقتصاد.

المبحث الثاني: البنية الاقتصادية لإقليم طرابلس من خلال رحلة التجاني

المطلب الأول: الأنشطة الإنتاجية في إقليم طرابلس (الزراعة، الرعي، الحرف).
المطلب الثاني: الموارد الطبيعية ومصادر المياه وعلاقتها بالاستقرار الاقتصادي.

المبحث الثالث: التجارة والأسواق وطرق القوافل في إقليم طرابلس

المطلب الأول: الأسواق والمراكز التجارية ودورها في تنظيم التبادل الاقتصادي.
المطلب الثاني: طرق القوافل والموانئ والمراسي ودورها في ربط الإقليم بمحيطه.

الخاتمة العامة

تلخيص النتائج العامة للدراسة واستنتاجاتها في ضوء تساؤلات البحث.

النتائج

عرض النتائج الرئيسية التي توصلت إليها الدراسة بشكل منظم.

المبحث الأول: الإطار العام لإقليم طرابلس في عصر التجاني

يمثل فهم الإطار الجغرافي والتاريخي لإقليم طرابلس مدخلاً أساسياً لتحليل أوضاعه الاقتصادية خلال القرن الثامن الهجري، إذ إن طبيعة الموقع الجغرافي، وخصائص المجال الطبيعي، والأوضاع السياسية السائدة، كلها عناصر أسهمت في تشكيل البنية الاقتصادية للإقليم، وفي تحديد أنماط الإنتاج والتبادل والاستقرار أو الاضطراب الاقتصادي. فلا يمكن دراسة النشاط الاقتصادي بمعزل عن المجال الذي يحتضنه، ولا عن الظروف التاريخية التي تؤثر حركته وتفاعلاته. وقد تمتع إقليم طرابلس بموقع استراتيجي على الساحل الجنوبي للبحر المتوسط، جعله نقطة التقاء بين المجال البحري المتوسطي والمجال الصحراوي الإفريقي، ومحطة رئيسة للقوافل التجارية القادمة من بلاد السودان والمتجهة نحو مدن الشمال، وهو ما منحه وظيفة اقتصادية مزدوجة، تجمع بين التجارة البحرية والتجارة البرية الصحراوية. كما أن تنوع بيئته الطبيعية بين السهل الساحلي، والوحدات، والمجالات الرعوية، أتاح قيام أنشطة اقتصادية متعددة، شملت الزراعة والرعي والحرف والتجارة.

أما على المستوى التاريخي، فقد عرف الإقليم خلال القرن الثامن الهجري أوضاعاً سياسية وأمنية متقلبة، بين فترات استقرار نسبي في ظل الدولة الحفصية، وفترات اضطراب بسبب الصراعات الداخلية، والهجرات القبلية، والاعتداءات الخارجية، وهو ما انعكس بصورة مباشرة على النشاط الاقتصادي، ازدهاراً أو تراجعاً. ومن ثم فإن هذا المبحث يهدف إلى إبراز الإطار العام الذي تشكلت داخله الأوضاع الاقتصادية لإقليم طرابلس في عصر التجاني، من خلال الوقوف على محدداته الجغرافية والتاريخية، تمهيداً للانتقال إلى تحليل مكونات البنية الاقتصادية في المباحث اللاحقة.

المطلب الأول: الموقع الجغرافي لإقليم طرابلس وأثره في النشاط الاقتصادي

يمثل الموقع الجغرافي أحد أهم المحددات البنوية التي تتحكم في طبيعة النشاط الاقتصادي لأي إقليم، إذ يحدد نوع الموارد المتاحة، وشبكات الاتصال، وأنماط التبادل، واتجاهات الحركة التجارية. وقد كان لموقع إقليم طرابلس دور محوري في صياغة وظائفه الاقتصادية، وفي تحويله إلى مجال وسيط بين البحر والصحراء، وبين الشمال المتوسطي والجنوب الإفريقي، الأمر الذي انعكس بوضوح على بنيته الاقتصادية خلال العصر الوسيط.

أولاً: طرابلس حلقة وصل بين المجال المتوسطي والمجال الصحراوي

تميز إقليم طرابلس بكونه يقع في نقطة تماس بين العالم المتوسطي الساحلي والعالم الصحراوي الداخلي، وهو ما جعله محطة رئيسة لمرور القوافل القادمة من بلاد السودان والمتجهة نحو مدن الشمال، وكذلك منفذاً لتصريف السلع الإفريقية عبر الموانئ المتوسطية. وقد أشار الجغرافيون المسلمون إلى أن طرابلس كانت على الجادة الكبرى التي تربط بين الشرق والغرب، وبين الداخل والساحل، مما جعلها مركز جذب للتجار والسلع والأنشطة الاقتصادية المختلفة⁽¹²⁾.

وقد أدى هذا الموقع الوسيط إلى ازدهار الوظيفة التجارية للإقليم، وإلى تحوّل مدنه، وعلى رأسها طرابلس، إلى مراكز للتخزين والتوزيع وإعادة التصدير، حيث كانت السلع القادمة من الجنوب، مثل الذهب والعاج والعبيد وريش النعام، تُستبدل بالمنسوجات والمنتجات المصنعة القادمة من الشمال، مما خلق اقتصاداً قائماً على الوساطة التجارية والتبادل الإقليمي⁽¹³⁾.

ثانياً: أثر الموقع الساحلي في تنشيط التجارة البحرية

أسهم إشراف طرابلس على البحر المتوسط في تعزيز دورها بوصفها ميناءً تجارياً نشطاً، خاصة في علاقتها بالمدن الإيطالية مثل جنوة والبندقية وصقلية، حيث نشطت حركة التبادل البحري، ودخلت إلى الإقليم سلع أجنبية، في مقابل تصدير المنتجات المحلية والزراعية والحرفي⁽¹⁴⁾.

وقد جعل هذا الانفتاح البحري من الاقتصاد الطرابلسي اقتصاداً منفتحاً على المؤثرات الخارجية، يتأثر بتقلبات الأسواق المتوسطية، وبالأوضاع السياسية في الضفة الشمالية، مما يفسر فترات الازدهار المرتبطة باستقرار الملاحة، وفترات التراجع المرتبطة بالفرصنة أو الحروب البحرية.

ثالثاً: التنوع البيئي وأثره في تنوع الأنشطة الاقتصادية

جمع إقليم طرابلس بين بيئات طبيعية متعددة، شملت السهل الساحلي الخصيب، وسهل الجفارة الزراعي، والمجالات الرعوية الداخلية، والواحات، وهو ما أتاح قيام أنشطة اقتصادية متنوعة، شملت الزراعة والرعي والحرف والتجارة، وأسهم في خلق نوع من التكامل الاقتصادي بين المدينة والبادية⁽¹⁵⁾.

وقد أدى هذا التنوع إلى تقليل درجة الاعتماد على نشاط واحد، وجعل الاقتصاد الإقليمي أكثر مرونة في مواجهة الأزمات، إذ يمكن للزراعة أو الرعي أن يعوضا جزئياً عن تراجع التجارة، أو العكس، بحسب الظروف المناخية أو السياسية.

رابعاً: الموقع الجغرافي بوصفه عامل جذب سكاني وتجاري

أسهم الموقع المتميز لإقليم طرابلس في جذب السكان والتجار والحرفيين من مختلف الجهات، مما أدى إلى نمو المدن وتوسع الأسواق وتعدد الحرف، وخلق دينامية اقتصادية واجتماعية نشطة، انعكست في كثرة الأسواق، وتنوع السلع، وازدهار الحرف والصناعات الصغيرة⁽¹⁶⁾.

يتبين مما سبق أن الموقع الجغرافي لإقليم طرابلس لم يكن مجرد إطار طبيعي، بل كان عنصراً فاعلاً في تشكيل بنيته الاقتصادية، وتحديد وظائفه التجارية، وربط مجاله بمحيطه المتوسطي والصحراوي، وهو ما يفسر دوره التاريخي بوصفه مركزاً للتبادل والوساطة والاتصال الاقتصادي في العصر الوسيط.

المطلب الثاني: الأوضاع السياسية والأمنية في إقليم طرابلس خلال القرن الثامن الهجري وانعكاسها على الاقتصاد

لا يمكن فهم تطور النشاط الاقتصادي في إقليم طرابلس خلال القرن الثامن الهجري بمعزل عن الأوضاع السياسية والأمنية التي سادت الإقليم في تلك المرحلة، إذ إن الاستقرار السياسي يمثل شرطاً أساسياً لازدهار التجارة وانتظام الإنتاج، في حين يؤدي الاضطراب والصراع إلى تراجع الأنشطة الاقتصادية، وخراب العمران، واضطراب الأسواق، وهجرة السكان. وقد عرف إقليم طرابلس خلال هذه الفترة تذبذباً بين فترات استقرار نسبي في ظل الحكم الحفصي، وفترات اضطراب نتيجة الصراعات الداخلية والتهديدات الخارجية، وهو ما انعكس بصورة مباشرة على أوضاعه الاقتصادية.

أولاً: الحكم الحفصي وأثره في الاستقرار الاقتصادي

خضع إقليم طرابلس خلال القرن الثامن الهجري لسلطة الدولة الحفصية، التي سعت في فترات قوتها إلى فرض الأمن وتنظيم الإدارة والجبابة، وتشجيع النشاط التجاري، خاصة التجارة البحرية، باعتبارها مصدراً مهماً للدخل. وقد أدى هذا الاستقرار النسبي إلى ازدهار الأسواق، وانتعاش حركة الموانئ، وتوسع النشاط الزراعي والرعي في محيط المدن⁽¹⁷⁾. وقد اعتمدت الدولة الحفصية نظاماً مالياً يقوم على الضرائب والمكوس والغنائم، مما وفر موارد مالية مكنتها من حماية الطرق وتأمين المراسي، وهو ما أسهم في تعزيز الثقة لدى التجار، وتشجيع حركة التبادل الاقتصادي⁽¹⁸⁾.

ثانياً: الاضطرابات الداخلية والهجرات القبلية

لم يكن الاستقرار دائماً، إذ شهد الإقليم اضطرابات متكررة بسبب الصراعات بين الولاة، وتمرد بعض الزعامات المحلية، إضافة إلى الهجرات القبلية العربية التي أحدثت خللاً في البنية السكانية والعمرانية، وأدت في بعض الأحيان إلى خراب القرى، وهجرة الفلاحين، وتراجع النشاط الزراعي⁽¹⁹⁾.

وقد ترتب على هذه الاضطرابات ضعف سلطة الدولة في بعض الفترات، وتراجع قدرتها على حماية الطرق والأسواق، مما أدى إلى اضطراب حركة القوافل، وارتفاع تكاليف النقل، وتراجع حجم التبادل التجاري.

ثالثاً: التهديدات الخارجية والاعتداءات البحرية

تعرض إقليم طرابلس خلال العصر الوسيط لاعتداءات خارجية متكررة، خاصة من القوى الصليبية والنورمان والقرصنة المتوسطية، وهو ما أدى في بعض الفترات إلى نهب المدن الساحلية، وتعطيل الملاحة البحرية، وتراجع التجارة الخارجية⁽²⁰⁾.

وقد تركت هذه الاعتداءات آثاراً سلبية على العمران والاقتصاد، تمثلت في خراب بعض المرافق، وهجرة التجار، وانخفاض حجم المبادلات التجارية، خاصة البحرية منها.

رابعاً: الأمن والاستقرار بوصفهما شرطين لازدهار الاقتصاد

تؤكد التجربة التاريخية لإقليم طرابلس أن الأمن والاستقرار كانا شرطين أساسيين لازدهار النشاط الاقتصادي، إذ كانت فترات الاستقرار تشهد ازدهار الأسواق، وانتعاش الزراعة والتجارة، في حين كانت فترات الاضطراب تقترن بالخراب، وتراجع الإنتاج، وانقطاع الطرق، وهجرة السكان⁽²¹⁾.

يتضح مما سبق أن الأوضاع السياسية والأمنية لعبت دوراً حاسماً في تشكيل مسار الاقتصاد الطرابلسي خلال القرن الثامن الهجري، إذ كان الاستقرار السياسي عامل دفع للنشاط الاقتصادي، في حين مثلت الاضطرابات الداخلية والاعتداءات الخارجية عامل إعاقة وتراجع، وهو ما يبرز الترابط الوثيق بين السياسة والاقتصاد في تاريخ الإقليم.

المبحث الثاني: البنية الاقتصادية لإقليم طرابلس من خلال رحلة التجاني

تمثل رحلة التجاني مصدراً فريداً لدراسة الأوضاع الاقتصادية في إقليم طرابلس خلال القرن الثامن الهجري، لما تتضمنه من وصف مباشر لمظاهر الحياة الاقتصادية، مثل أنماط الزراعة والرعي، والحرف والصناعات، والأسواق، وطرق القوافل، ومصادر المياه، والسلع المتبادلة بين المدن والبادية. وتكمن أهمية هذا المصدر في كونه ينقل صورة ميدانية واقعية عن الإقليم كما شاهده الرحالة بنفسه، بعيداً عن الطابع الرسمي للمصادر السياسية أو الإدارية.

وقد أتاح هذا الوصف الرحلي إعادة بناء صورة أكثر تفصيلاً للبنية الاقتصادية الإقليمية، والكشف عن طبيعة الأنشطة الإنتاجية، ومستوى التكامل بين المدينة والبادية، ومدى تأثير العوامل الطبيعية والسياسية في النشاط الاقتصادي. كما تسمح قراءة رحلة التجاني قراءة تحليلية نقدية، وربطها بالمصادر الجغرافية والتاريخية المعاصرة لها، بالتحقق من دقة معطياتها، والكشف عن حدودها وإمكاناتها بوصفها مصدراً تاريخياً.

وعليه، يهدف هذا المبحث إلى تحليل مكونات البنية الاقتصادية لإقليم طرابلس كما وردت في رحلة التجاني، من خلال الوقوف على الأنشطة الإنتاجية الأساسية، والموارد الطبيعية، ومصادر المياه، وعوامل الإنتاج، تمهيداً لفهم طبيعة الاقتصاد الإقليمي وآليات اشتغاله خلال العصر الوسيط.

المطلب الأول: الأنشطة الإنتاجية في إقليم طرابلس (الزراعة، الرعي، الحرف)

تُعد الأنشطة الإنتاجية الركيزة الأساسية لأي بنية اقتصادية، إذ تقوم عليها عملية توفير الغذاء والمواد الخام والسلع اللازمة للحياة اليومية ولحركة التبادل التجاري. وقد قَدّم التجاني في رحلته صورة غنية عن طبيعة الأنشطة الإنتاجية في إقليم طرابلس، شملت الزراعة والرعي والحرف والصناعات المحلية، بما يعكس تنوعاً اقتصادياً نسبياً مكن الإقليم من تحقيق قدر من الاكتفاء الذاتي، ومن المشاركة في شبكات التبادل الإقليمي.

أولاً: النشاط الزراعي ومحاصيله الرئيسية

أشار التجاني إلى أن الزراعة كانت من الأنشطة المهمة في إقليم طرابلس، خاصة في السهول الخصبة والمناطق القريبة من مصادر المياه، حيث زرع السكان القمح والشعير والتمر والزيتون والفواكه المختلفة. وقد برزت بعض المناطق، مثل زننور وصبراتة وزاوية أولاد سنان، بزراعة الزيتون والنخيل والتين والرمان، وهو ما يدل على وجود اقتصاد زراعي متنوع نسبياً⁽²²⁾.

كما تشير هذه المعطيات إلى أن الزراعة لم تكن مقتصرة على تلبية الحاجات المحلية فقط، بل كانت تنتج فائضاً في بعض المحاصيل، مثل الزيتون والحبوب، يوجّه إلى الأسواق المحلية أو إلى التبادل الخارجي، خاصة في فترات الاستقرار والأمطار الجيدة.

ثانياً: النشاط الرعوي وتربية الماشية

إلى جانب الزراعة، كان النشاط الرعوي حاضراً بقوة في المجال الطرابلسي، خاصة في المناطق البدوية والسهول المفتوحة، حيث ربّى السكان الأغنام والماعز والإبل، واستفادوا منها في الغذاء والكساء والنقل. وقد أشار الجغرافيون إلى كثرة السائمة في هذه المناطق، وإلى دور الرعي في دعم الاقتصاد المحلي، وفي تغذية الصناعات المرتبطة به، مثل صناعة الصوف والجلود⁽²³⁾.

وقد مكّن هذا النشاط الرعوي من تحقيق نوع من التوازن مع النشاط الزراعي، خاصة في فترات الجفاف أو ضعف المحاصيل، مما جعل الاقتصاد الإقليمي أكثر قدرة على التكيف مع التقلبات البيئية.

ثالثاً: الحرف والصناعات المحلية

أشار التجاني وغيره من الرحالة إلى وجود عدد من الحرف والصناعات المحلية في إقليم طرابلس، مثل صناعة النسيج، ودباغة الجلود، وصناعة الأدوات الزراعية، والأواني، والدلاء، وبعض الصناعات الغذائية البسيطة. وقد اعتمدت هذه الصناعات على المواد الخام المحلية، مثل الصوف والجلود والزيتون، مما يدل على وجود علاقة تكاملية بين الإنتاج الأولي (الزراعة والرعي) والصناعة الحرفية⁽²⁴⁾.

وقد ساعدت هذه الصناعات على تلبية حاجات السكان اليومية، وعلى توفير سلع للتبادل في الأسواق، مما عزز من حيوية النشاط الاقتصادي، وأسهم في تنويع مصادر الدخل.

يتضح مما سبق أن البنية الإنتاجية لإقليم طرابلس في عصر التجاني قامت على تنوع نسبي بين الزراعة والرعي والحرف، وهو ما مكّن الإقليم من تحقيق قدر من الاكتفاء الذاتي، ومن المشاركة الفاعلة في شبكات التبادل الاقتصادي، كما وفّر قاعدة مادية أساسية لازدهار التجارة والأسواق.

المطلب الثاني: الموارد الطبيعية ومصادر المياه وعلاقتها بالاستقرار الاقتصادي

تمثل الموارد الطبيعية، وفي مقدمتها المياه والتربة والنبات الطبيعي، الأساس المادي لأي نشاط اقتصادي، إذ تقوم عليها الزراعة والرعي والاستقرار البشري. وقد أولى التجاني في رحلته اهتماماً خاصاً بوصف مصادر المياه والعيون والآبار والأودية، لما لها من دور مباشر في تحديد مواقع الاستيطان، وتوزيع القرى، وأنماط النشاط الزراعي والرعوي في إقليم طرابلس.

أولاً: مصادر المياه السطحية والجوفية

أشار التجاني إلى كثرة العيون والآبار في مناطق مختلفة من الإقليم، مثل عين فارة، وبئر الكنود، وعيون وادي الرمل، وغيرها، وقد وصف عذوبة مياهها وانتشارها، مما يدل على توفر موارد مائية سمحت بقيام الزراعة واستقرار القرى حولها⁽²⁵⁾.

كما أشار إلى اعتماد السكان على تخزين مياه الأمطار في المواجل والآبار داخل البيوت والمساجد، وهو ما يعكس قدرة المجتمع المحلي على التكيف مع التذبذب المناخي، وتأمين حاجاته من المياه في فترات الجفاف⁽²⁶⁾.

ثانيًا: الأودية والواحات ودورها في النشاط الزراعي

شكّلت الأودية مثل وادي الرمل، والواحات المنتشرة في الإقليم، مجالات خصبة للزراعة وغراسة الأشجار، خاصة الزيتون والنخيل والفاكهة، وقد وصف التجاني كثافة الغطاء النباتي في بعض هذه المناطق، مما يدل على خصوبة التربة وتوفر المياه⁽²⁷⁾.

وقد أدى ذلك إلى نشوء قرى زراعية متخصصة في إنتاج محاصيل معينة، أسهمت في تمويل المدن الكبرى، مثل طرابلس، بالغلل والمنتجات الزراعية.

ثالثًا: الموارد الطبيعية الأخرى وأهميتها الاقتصادية

إلى جانب المياه والتربة، أشار التجاني إلى وجود موارد طبيعية أخرى، مثل السبخات الغنية بالملح، وخاصة سبخة أبي كماش، التي كانت تعد موردًا اقتصاديًا مهمًا، إذ كان يُصدّر ملحها إلى الخارج، ويُستفاد منه في حفظ الأغذية وبعض الاستخدامات الطبية⁽²⁸⁾.

كما استفاد السكان من الغطاء النباتي الطبيعي، مثل نبات العشر وغيره، في بعض الاستخدامات الصناعية البسيطة، مما يدل على استغلال الموارد الطبيعية في دعم الحياة الاقتصادية اليومية.

رابعًا: الموارد الطبيعية والاستقرار الاقتصادي

أسهم توفر الموارد الطبيعية في دعم الاستقرار البشري والاقتصادي، إذ سمح بقيام أنشطة إنتاجية مستقرة، ونشوء شبكات تمويل بين القرى والمدن، وتقليل درجة الاعتماد على الاستيراد الخارجي في بعض السلع الأساسية. وفي المقابل، كانت فترات شح المياه أو تدهور الموارد تقترن غالبًا بالأزمات الاقتصادية والهجرات السكانية.

يتبين أن الموارد الطبيعية، وعلى رأسها المياه والتربة والملح والغطاء النباتي، لعبت دورًا حاسمًا في تشكيل البنية الاقتصادية لإقليم طرابلس، وفي دعم الاستقرار الزراعي والبشري، وفي تزويد الأسواق بالمنتجات الأساسية، مما يجعلها عنصرًا جوهريًا في فهم الاقتصاد الإقليمي في عصر التجاني.

المبحث الثالث: التجارة والأسواق وطرق القوافل في إقليم طرابلس

شكّلت التجارة العمود الفقري للاقتصاد في إقليم طرابلس خلال العصر الوسيط، نظرًا لموقعه الوسيط بين المجال المتوسطي والمجال الصحراوي، ولدوره بوصفه معبرًا للقوافل البرية وميناءً للتجارة البحرية. وقد مثلت الأسواق، ومسالك القوافل، والموانئ والمراسي عناصر مترابطة في تنظيم الحركة التجارية، وتوزيع السلع، وربط الإقليم بشبكات التبادل الإقليمية والدولية.

وقد قدّم التجاني في رحلته وصفًا دقيقًا للأسواق ومواقيتها، ومسالك القوافل، وأنواع السلع المتبادلة، والمراكز التجارية، مما يتيح إعادة بناء صورة واضحة لدينامية التجارة في الإقليم، وفهم دورها في دعم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي. ويهدف هذا المبحث إلى تحليل هذه العناصر من خلال مطلبين: الأول مخصص للأسواق والمراكز التجارية، والثاني لطرق القوافل والموانئ والمراسي.

المطلب الأول: الأسواق والمراكز التجارية ودورها في تنظيم التبادل الاقتصادي

مثلت الأسواق في إقليم طرابلس القلب النابض للحياة الاقتصادية، إذ كانت تمثل نقاط الالتقاء بين المنتجين والمستهلكين، وبين المدينة والبادية، وبين الداخل الساحلي والداخل الصحراوي. ولم تكن الأسواق مجرد أماكن للبيع والشراء،

بل كانت مؤسسات اقتصادية واجتماعية تنظم حركة السلع، وتحدد الأسعار، وتربط بين مختلف الفاعلين الاقتصاديين، مما جعلها عنصرًا محوريًا في استقرار الاقتصاد الإقليمي.

أولاً: الأسواق الحضرية في مدينة طرابلس

أشار الجغرافيون إلى أن مدينة طرابلس كانت تضم أسواقًا متعددة ومتخصصة، تقع في محيط الجامع الأعظم وداخل الأسوار، مثل أسواق الفواكه، واللحوم، والمنسوجات، والحرف، وكانت هذه الأسواق دائمة النشاط، تؤمها القوافل والتجار من مختلف الجهات، وهو ما يعكس حجم الحركة التجارية وكثافة التبادل الاقتصادي في المدينة⁽²⁹⁾.

وقد أشار ابن حوقل إلى أن طرابلس كانت مدينة متقنة الأسواق، بها صناعات وأمتعة تتجهز بها إلى كثير من الجهات، وهو ما يدل على أن الأسواق لم تكن مخصصة للاستهلاك المحلي فقط، بل كانت تؤدي وظيفة التصدير وإعادة التوزيع⁽³⁰⁾.

ثانيًا: الأسواق الأسبوعية والموسمية في القرى والبوادي

إلى جانب الأسواق الحضرية، وجدت أسواق أسبوعية وموسمية في القرى والمراكز الريفية، مثل سوق زنزور الذي كان يُقام يوم الجمعة، وتجتمع فيه العرب والبربر من الأقطار المتباعدة لبيع منتجاتهم من حبوب، وزيتون، وصوف، ومواشٍ، وصناعات يدوية⁽³¹⁾.

كما وجدت أسواق موسمية مرتبطة بالمناسبات الدينية، مثل رمضان، وعيد الفطر، وعيد الأضحى، والمولد النبوي، حيث كانت تقام تجمعات تجارية كبيرة في زاوية أولاد سنان وغيرها من المواضع، يجتمع فيها الناس للتجارة والزيارة في آن واحد، وهو ما يدل على تداخل البعدين الاقتصادي والاجتماعي في وظيفة السوق⁽³²⁾.

ثالثًا: تخصص الأسواق وتنوع السلع

اتسمت الأسواق في إقليم طرابلس بدرجة من التخصص، فكان هناك أسواق مخصصة للغنم والمواشي، وأخرى للفواكه، وأخرى للمنسوجات والحرف، مما يدل على تطور نسبي في التنظيم التجاري، وعلى تنوع السلع المعروضة، بين منتجات زراعية ورعوية وصناعية ومستوردات خارجية⁽³³⁾.

وقد ساعد هذا التخصص على تسهيل عملية التبادل، وتقليل تكاليف البحث عن السلع، وزيادة كفاءة السوق في أداء وظائفها الاقتصادية.

رابعًا: دور الأسواق في الربط بين المدينة والبادية

لعبت الأسواق دورًا أساسيًا في الربط بين المدينة والبادية، إذ كانت القرى والبوادي تمتد المدن بالغللال والمواشي، بينما تزود المدن الريف بالسلع المصنعة والمستوردة، مما خلق شبكة تبادل تكاملية ساعدت على استقرار النظام الاقتصادي والاجتماعي في الإقليم.

يتضح أن الأسواق في إقليم طرابلس لم تكن مجرد فضاءات للبيع، بل كانت مؤسسات اقتصادية مركزية تنظم حركة السلع، وتربط بين مختلف الفاعلين، وتؤدي دورًا محوريًا في استقرار الاقتصاد الإقليمي، وفي ربط الإقليم بمحيطه الداخلي والخارجي.

المطلب الثاني: طرق القوافل والموانئ والمراسي ودورها في ربط الإقليم بمحيطه

مثلت طرق القوافل البرية والموانئ والمراسي البحرية البنية التحتية الأساسية للتجارة في إقليم طرابلس، إذ مكّنت من انتقال السلع والأشخاص والمعلومات بين الإقليم ومحيطه المتوسطي والصحراوي. وقد أسهم انتظام هذه الشبكات أو اضطرابها في تحديد مستوى ازدهار النشاط التجاري واستقراره.

أولاً: طرق القوافل الصحراوية والبرية

أشار التجاني إلى وجود شبكة من الطرق البرية التي تربط طرابلس ببلاد السودان ووسط إفريقيا، تمر عبر الواحات والمراكز الداخلية، وكانت هذه الطرق تُستخدم لنقل الذهب والعاج وريش النعام والعيبد، مقابل المنسوجات والمواد المصنعة القادمة من الشمال⁽³⁴⁾.

وقد كانت هذه الطرق تخضع لتأثير مباشر من الأوضاع الأمنية، فاستقرارها يعني ازدهار التجارة، واضطرابها يعني تراجعها، وهو ما يعكس الترابط الوثيق بين الأمن والتجارة.⁽³⁵⁾

ثانياً: الموانئ والمراسي البحرية

شكّلت الموانئ والمراسي عنصراً أساسياً في التجارة الخارجية لإقليم طرابلس، حيث كانت المراكب تصطف في مرسى طرابلس لنقل البضائع إلى المدن المتوسطية، وقد وصف التجاني مرسى طرابلس بأنه واسع وحسن التنظيم، مما يدل على حيوية النشاط البحري⁽³⁶⁾.

كما لعب مرسى رأس المخبز دوراً مهماً بوصفه نقطة اتصال بحرية وتجارية وأمنية، وهو ما يبرز تعدد المرافق البحرية في خدمة الاقتصاد⁽³⁷⁾.

ثالثاً: الربط بين الشبكتين البرية والبحرية

تميّز إقليم طرابلس بكونه نقطة التقاء بين الشبكة البرية الصحراوية والشبكة البحرية المتوسطية، مما جعله مركز عبور وتبادل للسلع، وأكسبه وظيفة اقتصادية وسيطة ذات أهمية استراتيجية في شبكة التجارة الإقليمية والدولية.⁽³⁸⁾ يتضح أن طرق القوافل والموانئ والمراسي كانت بمثابة الشرايين التي تغذي الاقتصاد الطرابلسي، وأن انتظامها أسهم في ازدهار التجارة واستقرار الأسواق، بينما أدى اضطرابها إلى تراجع النشاط الاقتصادي، وهو ما يبرز دور البنية التحتية في تشكيل مسار الاقتصاد الإقليمي.

الخاتمة :

سعت هذه الدراسة إلى تحليل الأوضاع الاقتصادية في إقليم طرابلس خلال القرن الثامن الهجري/الرابع عشر الميلادي من خلال قراءة تحليلية نقدية لرحلة التجاني، وربط معطياتها بالمصادر الجغرافية والتاريخية المعاصرة لها، بهدف إعادة بناء صورة متكاملة للبنية الاقتصادية الإقليمية في سياقها التاريخي والجغرافي.

وقد بيّنت الدراسة أن إقليم طرابلس تمتع بموقع جغرافي استراتيجي جعله حلقة وصل بين المجال المتوسطي والمجال الصحراوي، وأسهم في تحويله إلى مركز تجاري نشط يعتمد على التجارة البرية والبحرية معاً. كما أظهرت أن البنية الاقتصادية للإقليم لم تكن قائمة على التجارة وحدها، بل قامت على تنوع نسبي في الأنشطة الإنتاجية شمل الزراعة والرعي والحرف، مدعومة بوفرة نسبية في الموارد الطبيعية، خاصة المياه والأراضي الزراعية والسبخات الغنية بالملح.

كما أبرزت الدراسة الدور المحوري للأسواق، وطرق القوافل، والموانئ والمراسي في تنظيم التبادل الاقتصادي وربط الإقليم بشبكات التجارة الإقليمية والدولية، وأظهرت كيف كان استقرار هذه الشبكات أو اضطرابها مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بالأوضاع السياسية والأمنية. وقد أكدت النتائج أن الاستقرار السياسي كان شرطاً أساسياً لازدهار النشاط الاقتصادي، في حين أن فترات الاضطراب والاعتداءات الخارجية أدت إلى تراجع التجارة وخراب العمران وهجرة السكان.

وأخيراً، أكدت الدراسة أن رحلة التجاني تمثل مصدراً تاريخياً واقتصادياً بالغ الأهمية لفهم تاريخ إقليم طرابلس في العصر الوسيط، لما تقدمه من وصف ميداني غني، إلا أن هذا المصدر يحتاج دائماً إلى قراءة نقدية ومقارنة بمصادر أخرى، لتجاوز محدوديته الزمنية والمكانية، والوصول إلى صورة أكثر توازناً وموضوعية عن الواقع الاقتصادي في تلك المرحلة.

نتائج الدراسة

1. تبين أن الموقع الجغرافي لإقليم طرابلس كان عاملاً حاسماً في تشكيل بنيته الاقتصادية، إذ أسهم موقعه الوسيط بين البحر المتوسط والصحراء الكبرى في تحويله إلى مركز عبور وتبادل تجاري بين الشمال والجنوب.
2. كشفت الدراسة أن الاقتصاد الطرابلسي في القرن الثامن الهجري لم يكن اقتصاداً تجارياً صرفاً، بل قام على تنوع نسبي في الأنشطة الإنتاجية شمل الزراعة والرعي والحرف والصناعات المحلية، مما وفر قاعدة مادية داعمة لحركة التجارة.
3. أظهرت نتائج التحليل أن الموارد الطبيعية، وخاصة مصادر المياه والأراضي الزراعية والسبخات الغنية بالملح، لعبت دوراً محورياً في دعم الاستقرار الاقتصادي والاستيطان البشري في الإقليم.
4. تبين أن الأسواق، سواء الحضرية أو الأسبوعية والموسمية، كانت مؤسسات اقتصادية منظمة أدت دوراً مركزياً في تنظيم التبادل، وربط المدينة بالبادية، وتوزيع السلع بين مختلف مناطق الإقليم.
5. أثبتت الدراسة أن طرق القوافل البرية والموانئ والمراسي البحرية شكّلت البنية التحتية الأساسية للتجارة، وأن انتظامها كان مرتبطاً بازدهار النشاط الاقتصادي، في حين أدى اضطرابها إلى تراجع التجارة وتدهور الأسواق.
6. أظهرت النتائج وجود علاقة وثيقة بين الاستقرار السياسي والأمني من جهة، واستقرار النشاط الاقتصادي من جهة أخرى، حيث كانت فترات الاستقرار تشهد ازدهاراً اقتصادياً، بينما ارتبطت فترات الاضطراب بالحروب والخراب وهجرة السكان وتراجع الإنتاج.
7. بيّنت الدراسة أن رحلة التجاني تمثل مصدراً بالغ الأهمية لدراسة التاريخ الاقتصادي لإقليم طرابلس، لما تقدمه من معطيات وصفية دقيقة، لكنها تحتاج إلى قراءة نقدية ومقارنة بمصادر أخرى لتجاوز محدوديتها الزمنية والمكانية.

هوامش البحث:

- (1) البكري، أبو عبيد الله، المسالك والممالك، تحقيق: أدريان فان ليفن وأندري فيري، الدار العربية للكتاب، تونس، 1992م، ص7؛ ياقوت الحموي، معجم البلدان، دار صادر، بيروت، 1995م، ج1، ص228.
- (2) اليعقوبي، أحمد بن أبي يعقوب، كتاب البلدان، مطبعة بريل، 1892م، ص45؛ الإدريسي، أبو عبدالله محمد بن محمد، نزهة المشتاق في اختراق الآفاق، تحقيق محمد حاج صادق، مكتبة الثقافة الدينية، إسبانيا، 1983م، ج1، ص22.
- (3) التجاني، عبدالله بن محمد بن أحمد، رحلة التجاني، تقديم: حسن حسني عبدالوهاب، الدار العربية للكتاب، ليبيا-تونس، 1981م، ص207.
- (4) حسن حسني عبدالوهاب، وقات عن الحضارة العربية بإفريقية، مكتبة المنار، 1973م، ص198؛ كراتشكوفسكي، تاريخ الأدب الجغرافي العربي، دار المعارف، القاهرة، 1966م، ص383.
- (5) ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد، العبر وديوان المبتدأ والخبر، دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1983م، ج6، ص403؛ ممدوح حسين، الحروب الصليبية في شمال إفريقية وأثرها الحضاري، دار عمار، عمان، 1998م، ص481.
- (6) علي سميو، «التجارة والأسواق في إقليمي برقة وطرابلس» مجلة كلية الآداب الخمس، العدد الأول، ص181؛ محمد حسن، المدينة والبادية بإفريقية في العهد الحفصي، شركة أوريس للطباعة، 1999م، ص89.
- (7) حسين مؤنس، تاريخ المغرب وحضارته من قبل الفتح إلى الغزو الفرنسي، العصر الحديث للنشر والتوزيع، بيروت، 1992م، ص431.
- (8) كراتشكوفسكي، تاريخ الأدب الجغرافي العربي، مرجع سابق، ص383.

- (9) التجاني، رحلة التجاني، مصدر سابق، ص 207-216.
- (10) حسن حسني عبدالوهاب، مقدمة رحلة التجاني، مرجع سابق، ص 200.
- (11) البكري، المسالك والممالك، مصدر سابق، ص 65؛ ابن حوقل، صورة الأرض، دار مكتبة الحياة، بيروت، 1979م، ص 71؛ الإدريسي، نزهة المشتاق، مصدر سابق، ج 1، ص 22؛ ابن خلدون، العبر، مصدر سابق، ج 6، ص 403.
- (12) اليعقوبي، كتاب البلدان، مصدر سابق، ص 45؛ ابن حوقل، صورة الأرض، مصدر سابق، ص 71.
- (13) البكري، المسالك والممالك، مصدر سابق، ص 65؛ الإدريسي، نزهة المشتاق، مصدر سابق، ج 1، ص 22.
- (14) مانغروني كامبلو، العلاقات البحرية بين ليبيا وإيطاليا، ترجمة إبراهيم أحمد المهدي، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، 1992م، ص 43.
- (15) محمد ناجي؛ محمد نوري، طرابلس الغرب، ترجمة إكمال الدين إحسان وآخرين، مكتبة الفكر، طرابلس، 1971م، ص 17؛ حسن حسني عبدالوهاب، ورقات عن الحضارة العربية بإفريقية، مصدر سابق، ص 322.
- (16) علي سميو، مرجع سابق، ص 181.
- (17) ابن خلدون، العبر، مصدر سابق، ج 6، ص 468؛ محمد العروسي المطوي، السلطنة الحفصية، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1986م، ص 150.
- (18) ابن خلدون، العبر، مصدر سابق، ج 6، ص 606.
- (19) ابن خلدون، العبر، مصدر سابق، ج 6، ص 599.
- (20) مانغروني كامبلو، العلاقات البحرية بين ليبيا وإيطاليا، مرجع سابق، ص 43.
- (21) التجاني، الرحلة، مصدر سابق، ص 237.
- (22) التجاني، الرحلة، مصدر سابق، ص 207-216؛ حسن حسني عبدالوهاب، مقدمة رحلة التجاني، مرجع سابق، ص 200.
- (23) التجاني، الرحلة، مصدر سابق، ص 207-213؛ البكري، المسالك والممالك، مصدر سابق، ص 65.
- (24) البكري، المسالك والممالك، مصدر سابق، ص 5؛ حسن حسني عبدالوهاب، ورقات عن الحضارة العربية بإفريقية، مصدر سابق، ص 465.
- (25) التجاني، الرحلة، مصدر سابق، ص 215-216؛ علي سميو، مرجع سابق، ص 181.
- (26) التجاني، الرحلة، مصدر سابق، ص 207، 210، 214.
- (27) التجاني، الرحلة، مصدر سابق، ص 215.
- (28) التجاني، الرحلة، مصدر سابق، ص 210-213.
- (29) التجاني، الرحلة، مصدر سابق، ص 246.
- (30) التجاني، الرحلة، مصدر سابق، ص 215-225؛ علي سميو، مرجع سابق، ص 181.
- (31) الإدريسي، نزهة المشتاق، مصدر سابق، ج 1، ص 22؛ البكري، المسالك والممالك، مصدر سابق، ص 65.
- (32) ابن حوقل، صورة الأرض، مصدر سابق، ص 71.
- (33) التجاني، الرحلة، مصدر سابق، ص 215-216.
- (34) التجاني، الرحلة، مصدر سابق، ص 225.
- (35) علي سميو، مرجع سابق، ص 181.
- (36) التجاني، الرحلة، مصدر سابق، ص 214؛ البكري، المسالك والممالك، مصدر سابق، ص 65.
- (37) التجاني، الرحلة، مصدر سابق، ص 246.
- (38) التجاني، الرحلة، مصدر سابق، ص 237.